

جدلية الوحدة والديمقراطية في التاريخ والواقع العربي

عوني فرسخ

مقدمة

في ستينيات القرن التاسع عشر تشكل في مصر "مجلس شورى النواب" وأقامت تونس مجلساً نيابياً ، فكانا أول محاولتين لإقامة حياة ديمقراطية تقتدي بالليبرالية الأوروبية. وعلى مدى السنوات المئة والأربعين الماضية تعددت التجارب الديمقراطية في أكثر من قطر عربي، تباينت ما بين ملكية دستورية ، وجمهورية برلمانية ، وجمهورية رئاسية ، ومجالس استشارية. كما توزع القائمون عليها ما بين قوميين وليبراليين واسلاميين وماركسيين. وبرز في أكثر من قطر عربي برلمانيون لا يقلون كفاءة وجرأة وشعوراً بالمسؤولية عن نظرائهم في أعرق التجارب الليبرالية الأوروبية . كما احتل عدد من أساطين الفقه الدستوري العرب مكانة مرموقة على الصعيدين القومي والعالمي . وبرغم ذلك كله لم يكتب لأي تجربة عربية النمو والتطور، فضلاً عن أنه ليس ممكناً وصف أي منها بأنها أقامت "حكم الشعب بالشعب لمصلحة الشعب" .

وليس ينكر أن العديد من الأقطار العربية لديها دساتير مصاغة على أفضل ما تكون الصياغة الدستورية، وأنه تتوفر فيها كامل المؤسسات الدستورية : البرلمان والأحزاب والصحافة والنقابات المهنية والعمالية وسائر هيئات المجتمع المدني . إلا أن الدساتير لا يعمل بها، ولا تشارك المؤسسات القائمة في صناعة القرارات مشاركة تعبر عن الغاية من وجودها ؛ فهي إن شاركت فمشاركة شكلية لا تتجاوز إقرار ما يكون قد صدر عن السلطة التنفيذية، التي غالباً ما تكون محصورة في فرد أو عدد محدود من الأفراد . وتأسيساً على ذلك يذهب بعض علماء السياسة العرب إلى حد القول بأن المجتمعات العربية لمّا تزل في مرحلة ما قبل الدولة الحديثة ، حيث المؤسسات صاحبة الدور الأول والأخير في صناعة القرارات على مختلف الصعد.

ولقد تباينت وما زالت الاجتهادات حول أسباب ذلك القصور المتواصل ، فيما غلب على الباحثين حصر النظر في حدود أحد الأقطار أو إحدى التجارب، وندر للغاية النظر في الإشكالية على المستوى القومي، والأكثر ندرة محاولة تقصي الأسباب الموضوعية لافتقار الشعوب العربية للقوى المجتمعية ذات المصلحة في الديمقراطية ، والقادرة على فرضها وحمايتها إن هي فرضتها . كما يلاحظ غياب الحديث عن دور التجزئة والتخلف الاقتصادي كمعوقين موضوعيين لتوفر متطلبات قيام حياة ديمقراطية تمتلك مقومات النمو والتطور. وكذلك هي ندرة تتناول دور الضغوط والمداخلات الخارجية في إجهاض أو تشويه التجارب الديمقراطية العربية حيث وجدت. وذلك مقابل تسليط الأضواء بكثافة على نواحي قصور الثقافة العربية ، وهشاشة البنى الاجتماعية العربية، دون محاولة تقصي العوامل الجذرية المؤثرة في الثقافة العربية، وتلك المتسببة في تخلف البنى الاجتماعية العربية وضعف أدائها السياسي .

وحين يقرأ تاريخ الوطن العربي يتضح أن بين الشعوب والقبائل التي عمرته منذ بداية العمران الإنساني قرابة سلالية ولغوية متميزة عمّا لدى شعوب وقبائل جواره الآسيوي والأفريقي والأوروبي. وأنها خضعت منذ احتل الفرس دلتا مصر سنة ٥٢٥ ق. م وحتى الفتح العربي

الإسلامي سنة ٦٤٢ م لسيطرة أجنبية فارسية ويونانية ورومانية وبيزنطية، إلا أنها احتفظت بتمايزها عن محتليها طوال مدة سيطرتهم وما حفلت به من تفاعلات. إذ لم يكتسب أي شعب منها هوية محتليه أو شاعت لغتهم خارج حواضره. في حين أنها خلال مدة لم تتجاوز القرنين اندمجت مع الفاتحين العرب في تركيب بشري عربي اللغة والثقافة وأنماط السلوك، متمايز قومياً من بقية الأمم التي اعتنقت الإسلام ديناً وعاشت في الفضاء الثقافي العربي الإسلامي (١).

فيما توضح دراسة تاريخ الوطن العربي غلبة التوجه لإقامة دولة مركزية على حراك شعوبه والأمم الغازية له. ولقد أحدث الإسلام نقلة نوعية في توجه العرب الودودي بإحلاله وحدة الأمة محل التحالفات القبلية. وكانت حرب الردّة، التي لم يتردد في خوضها أبوبكر الصديق، في أبرز دوافعها وغاياتها دفاعاً عن وحدة المجتمع العربي الإسلامي ودولته الناشئة. الأمر الذي عززه إفراج عمر بن الخطاب عن أسرى وسبايا تلك الحرب وردهم إلى قبائلهم التي أشركها في الفتوحات. وكما كانت الوحدة التي تحققت في فجر الإسلام عاملاً أساسياً في نشر الإسلام وحفظه (٢)، حرص الفكر والعمل الإسلامي على تأكيد أهمية الوحدة، والسلطة المركزية، وعروبة القيادة، بالتشديد على وحدانية الإمام، وعلى أن يكون قرشياً في رأي جمهور الفقهاء (٣).

وبرغم انتهاء الدور القيادي للنخب العربية الأصول، وسيطرة مرتزقة الجند وجواري القصور على صناعة القرار في مركز الخلافة والولايات، منذ مقتل المتوكل سنة ٢٤٧ هـ / ٨٦١ م وحتى مطلع القرن السادس عشر الميلادي، إلا أنه على مدى تلك القرون التسعة، التي ساد فيها التشرذم والصراعات السياسية والمذهبية، لم يكن نقيض العمل الودودي نفيًا للوحدة، إنما كان دائماً نفيًا لوحدة من هوية معينة لاستبدالها بوحدة أخرى، ما يدل على أن تعرب شعوب المنطقة إنما كان تنويجاً لتفاعلاتها العميقة والواسعة التي توالى منذ فجر التاريخ (٤).

وعندما ضعفت قوى الدولة المركزية بقيادة المماليك مطلع القرن السادس عشر دخل الوطن العربي مرحلة ثانية من التبعية بسيطرة العثمانيين على أجزائه الحيوية والأكثر فاعلية في جناحيه الآسيوي والأفريقي، وهيمنة طلائع الاستعمار الأوروبي على بعض ثغور المغرب العربي والسواحل الجنوبية والشرقية للجزيرة العربية واحتكارها التجارة العالمية في أعالي البحار. وبخسارة الاستقلال القومي والفعالية التجارية، تسارع تدهور البنى الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية والثقافية العربية، بحيث افتقدت الأمة العربية تفوقها النسبي. وبالتالي أفقرت مقومات وجودها القومي إفقاراً مدقعاً، وتخدر وعي نخبها وجماهيرها تخدراً مريعاً. إلا أن المكون الحضاري المتجذر في الثقافة العربية ظل قابلاً لاستعادة فعاليته في مواجهة التحديات الخارجية، وذلك ما تجلّى أواخر القرن الثامن عشر في التصدي لغزوة نابليون سنة ١٧٩٨ وافشال حملة الجنرال البريطاني فريرز من بعده.

وأخذت تباشير وعي الذات الوطنية تنمو في أكثر من موقع عربي، كما لاحت معالم وعي قومي عربي بالتفاعل الإيجابي مع حملة إبراهيم باشا على بلاد الشام والأناضول. وهي الحملة التي جوبهت بقوى "الإجماع الأوروبي" تحسباً لنجاح محمد علي بإقامة إمبراطورية عربية عصرية. الأمر الذي رأت فيه قوى الاستعمار الأوروبية تناقضاً رئيسياً يتقدم على تناقضاتها الثانوية فيما بينها. ويُنظر لسنوات إبراهيم باشا التسع في بلاد الشام (١٨٣١ - ١٨٤٠) على أنها أخطر سنوات القرن التاسع عشر في حياة الأمة العربية (٥). إذ تبلورت خلالها أسس الاستراتيجية الاستعمارية

لكبح الطموح الوحدوي ومواجهة كل حراك تحرري عربي يستهدف تجاوز واقع التجزئة والتبعية والتخلف، باعتبار ذلك الوسيلة المثلى لإحكام السيطرة على موقع الوطن العربي الاستراتيجي، وما يحتويه من موارد، وما يخترنه من تراث حضاري، ولضمان عدم تهديد العرب لحاضر ومستقبل الشعوب الأوروبية، كما سبق لهم أن فعلوا.

والذي توضحه الدراسة المعمقة للحراك السياسي التحرري والوحدوي العربي على مدى القرنين الماضيين أن هناك علاقة جدلية فيما بين الديمقراطية والوحدة . بحيث يمكن القول بأن تحقق الديمقراطية السليمة رهن بالتقدم على طريق التكامل القومي . وبالتالي فشرط مصداقية دعاة الديمقراطية العرب إنما هو صدوره عن التزام بالدعوة والعمل للوحدة، وبالتفاعل الايجابي مع شركاء المسيرة والمصير على مدى الساحة القومية ، والانعتاق الواضح والصريح من كل ارتباط بالقوى الخارجية . كما أنه ليس بالإمكان التقدم على طريق التكامل القومي المنتج بمعزل عن مشاركة القطاع الأوسع من نخب الأمة و جماهيرها ذات المصلحة بالوحدة . وعليه فشرط مصداقية وفعالية العمل للتكامل القومي والتقدم باتجاه تحقيق الطموح الوحدوي إنما هو الالتزام المطلق بالديمقراطية وسيلة وغاية.

أولاً : أسس الاستراتيجية الاستعمارية لكبح الطموح الوحدوي والتحرر العربي

لقد تعددت الدول الأوروبية التي استعمرت أجزاء من الوطن العربي، كما تميزت عملية استعمارها بكونها مركبة، ذات أهداف دنيوية ودينية، وأبعاد استراتيجية أنية ومستقبلية، غايتها توسع مجالات استغلال الوطن العربي موقعاً وموارد وأسواقاً وقدرات بشرية. ولتأمين إطالة أمد السيطرة والاستغلال جرى اعتماد كل ما من شأنه قمع الحراك التحرري ، ولجم الطموح الوحدوي، وإرساء قواعد إعاقة النهوض المستقبلي العربي . وذلك بتكامل الفكر والعمل في المجالات التالية :

١- تبني ورعاية مشروع الاستعمار الاستيطاني العنصري الصهيوني، ليشكل حاجزاً بشرياً غربياً يفصل بين جناحي الوطن العربي، وليكون مساهماً أساسياً في إجهاض القدرات العربية أولاً بأول .

٢- تحجيم دور مصر القومي الذي طالما شكل رافعة لفعالية القوى الحية في الوطن العربي عامة، ومشرقه خاصة. وعليه جرى تشجيع كل ما يحفز الدعوة القطرية "المصرية" بمصر على حساب انتمائها القومي، مقابل ترويج تشويه صورة مصر والمصريين في الإطار العربي العام .

٣- ربط الأقطار العربية وبشكل منفرد بالإدارة في المركز الاستعماري ، والعمل على تعطيل احتمالات تكاملها، لتجريد العرب من فعالية عمل الفريق، كما جرى حديثاً في مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١ باعتماد تعدد المسارات التفاوضية، وفي مباحثات الاتحاد الأوروبي مع دول المغرب، ودول الخليج .

٤- تفكيك عرى الوحدة التاريخية بين أبناء الوطن العربي، برسم خرائط الأقطار العربية بما يتفق ومصالح الدول الاستعمارية. في حين أن دراسة الحدود فيما بين الأقطار العربية توضح أنها ليست تحوماً طبيعية مانعة تقوم بين أقطار متميزة قومياً أو حضارياً ، وانما تفصل بين أجزاء كيان حضاري واحد (٦) .

٥- تأصيل التجزئة السياسية بإقامة أنظمة قطرية، لكل منها مؤسساته وقوانينه التي لم يشارك مواطنوه في صياغتها. فضلاً عن أنه جرى في كل منها تربية قوى اجتماعية مرتبطة ومصلياً بواقع التجزئة، وبالأسواق الخارجية، وتشجيع في أوساطها التبعية الثقافية.

٦- لما كانت اللغة والثقافة العربية أبرز مقومات الوجود القومي العربي، وفي مقدمة عوامل شعور العرب بالوحدة، جرى تهميشهما باتهام اللغة العربية بالعجز عن تلبية متطلبات العصر، خاصة العلوم الحديثة، فيما اتهمت الثقافة العربية بالجمود. ونشطت الدعوات للكتابة بالحروف اللاتينية، واستخدام اللهجات العامية، وتدريس العلوم بالانكليزية أو الفرنسية، واستخدام إحداها في المصارف والشركات، بحيث وجدت حوافز اقتصادية للإقبال على تعلمهما. وبالنتيجة تعددت الثقافات داخل كل قطر عربي على حساب اللغة والثقافة القومية.

٧- لأن الشريعة الإسلامية شكلت عامل توحيد قومي، إذ وفرت ولقرون طويلة المرجعية القانونية الوحيدة لجميع المواطنين على اختلاف أصولهم وأديانهم ومذاهبهم، فيما عدا الأحوال الشخصية لغير المسلمين. ومن منطلق معاداة العوامل الموحدة للمجتمعات العربية أجمعت كافة الإدارات الاستعمارية على تضيق أطر استخدام الشريعة، ليس فقط بالافتقار من القوانين الأوروبية، وإنما أيضاً باعتماد الأعراف والتقاليد العشائرية. والمثال الأبرز محاولة فرنسا فرض العرف البربري على الأمازيغ في المغرب العربي فيما عرف بقضية "الظهير البربري" (٧).

٨- النقد غير الموضوعي للكنائس الشرقية، والتبشير بالكاثوليكية والبروتستانتية بين أتباعها (٨)، الذين عرفوا تاريخياً بوقوفهم في طليعة مقاومي الاستعمار والاستلاب الثقافي والتغريب.

٩- في تناول قضايا الآثار والتراث كثفت الجهود على ما يعود للعصور القديمة لكشف وإبراز الصلة بحضارات ما قبل الإسلام. مقابل التجاهل المتعمد لكل ما له صلة بوحدة العرب وحاضرهم، بهدف توليد وعي بتعدد الموروثات الحضارية للشعوب العربية للتأثير في انتمائها القومي.

١٠- تعميق التبعية الاقتصادية، وتفكيك الروابط الاقتصادية التاريخية فيما بين أجزاء الوطن العربي، وتشجيع الاعتماد على محصول رئيسي زراعي أو استخراجي مقابل إعاقة التصنيع وتنوع الإنتاج. ومن خلال المصارف والوكالات التجارية نمت البرجوازية الخدمائية (الكمبرادور)، المرتبطة مصلياً بالخارج، وتعززت مكانتها الاجتماعية ودورها في النشاط السياسي المسموح به. وبالنتيجة لم تعرف الأقطار العربية برجوازية من نوعية البرجوازيات الأوروبية، ذات الأنشطة الإنتاجية خاصة الصناعية، التي تطورت في اتساق مع التطور التاريخي لمجتمعاتها، بحيث أسهمت في التطور الديمقراطي والنهوض القومي، وإنما غلب على "البرجوازية" العربية إدراك أن تعظيم مكاسبها المادية وتعزيز مكانتها الاجتماعية ونفوذها السياسي، رهن بتوثيق صلاتها بالمراكز الرأسمالية وتقبلها السياسات الأوروبية.

١١- استغلال خاصية التنوع ضمن إطار الوحدة، التي تتسم بها الأمة العربية، بتسليط الأضواء بكثافة على ما تتميز به الجماعات الاجتماعية العربية ذات الخصائص الدينية أو المذهبية أو السلالية، المعتبرة تجاوزاً لأقليات، وتكثيف الظلال حول الكثير الذي يصلها بالنسيج القومي العربي، والعمل على تنمية المشاعر الأقلوية في أوساطها من خلال التربية والتعليم والتميز في

الوظائف الرسمية، وبالعامل على تحويل التمايزات الدينية والمذهبية من ظاهرات اجتماعية، مضمونها الاختلاف في الاعتقاد وتفسير النصوص، إلى معضلات وطنية وقومية بعد أن غدت الطائفية من مكونات الارتباط بالأجنبي والسلطات الفاسدة.

ثانياً : الممارسات الاستعمارية، وما مثلته من تحديات وتسببت به من ردّات فعل أثرت ولا تزال في جدلية الوحدة والديمقراطية

لم يلتق العرب بأوروبا كنموذج سلمي حضاري يغني الجوانب الايجابية في التراث العربي، وانما بدأ اللقاء صدامياً مع مستعمرين يستغلون تفوقهم العلمي والتقني في قهر إرادة الشعوب، واستنزاف ثرواتها، واعاقه تطورها، ومع فكر أقرب للعنصرية مسكون بعقدة "المركزية الأوروبية" (٩). مما أثر سلباً في تطور العرب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً . فيما كان الوطن العربي، ولا يزال، اكثر مناطق العالم موضوعاً للمداخلات والضغوط الخارجية التي تستهدف بصورة أساسية حراكه في المجالين الديمقراطي والوحدوي .

ففي مجال الديمقراطية لم يقف تأثير المداخلات والضغوط الخارجية عند انعكاسات التصدي لحركات التحرر الوطنية العربية على توجهاتها الديمقراطية، وانما تعددت عمليات إجهاض التجارب الديمقراطية العربية. فأول دستور وضع في مصر سنة ١٨٨٢ لم يعمل به سوى ٤٧ يوماً عندما عصفت مدافع الأسطول البريطاني بالحركة الشعبية التي توجت بالثورة التي قادها أحمد عرابي ضد استبداد وتسلط الخديوي توفيق . وفي صيف ١٩٢٠، وضعت مدافع الجنرال غورو الفرنسي في ميسلون نهاية المؤتمر السوري العام، الذي نصب فيصل ملكاً دستورياً على سوريا. وفي ٤ شباط/ فبراير ١٩٤٢ أجبر قائد الجيش البريطاني في الشرق الأوسط الملك فاروق على تكليف النحاس بتشكيل الوزارة ، وما إن وضعت الحرب أوزارها، وانتهت حاجة الحلفاء لوجود حكومة الأغلبية في مصر، حتى سمح لفاروق بإقالة حكومة الوفد، واعادة أحزاب الأقلية للحكم .

وبرغم كل دعاوى الإصلاح الديمقراطي الأمريكية، والالتقاء الأمريكي والأوروبي على تمويل وتوجيه مئات دكاكين الارتزاق السياسي، واعتبارها تجاوزاً هيئات "مجتمع مدني" وأدوات عمل ديمقراطي، رفضت الإدارة الأمريكية والحكومات الأوروبية نتائج انتخابات المجلس التشريعي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، التي أجريت تحت إشراف أمريكي وأوروبي، ففوز حماس بأغلبية المقاعد فاجأ السادة مقدمي "المعونات" للفلسطينيين تحت الاحتلال ، ففرض عليهم حصار الجوع ما لم يعترف المحتل وطنهم والمهدرة حقوقهم بمشروعية دولة الاحتلال، ويرتضوا وصف مقاومتهم المشروعة دولياً بأنها إرهاب، وقرروا اتفاقيات الإذعان التي سبق أن وقعتها سلطة أوسلو.

أما في مجال الطموح للتكامل القومي والوحدة عصفت اتفاقية سايكس- بيكو سنة ١٩١٦ بأحلام إقامة مملكة عربية من شبه الجزيرة والهلال الخصيب، التي داعبت خيال الشريف حسين ومناصره من القوميين الذين ساروا في ركب دول الوفاق بقيادة بريطانيا وفرنسا في حربها ضد الحلف التركي- الألماني . ثم صدر وعد بلفور ١٩١٧، بعد أن كانت قد أقرته إدارة الرئيس الأمريكي ويلسون وكل من الحكومتين الفرنسية والإيطالية وحاضرة الفاتيكان، باعتباره يقع في صلب الاستراتيجية الاستعمارية لتأصيل التجزئة القطرية العربية .

وما بين الحربين العالميتين (١٩١٧ - ١٩٣٩) شهدت معظم الأقطار العربية حراكاً وطنياً قادته أحزاب وشخصيات، غير يسير منها كان له طموحه الوحدوي . كما تعدد مقترحو مشاريع الوحدة والاتحاد بحيث بلغت ١٣ مشروعاً ، تقدم بها مفكرون وساسة من بلاد الشام والعراق ومصر (١٠). فضلاً عن مشروع "سوريا الكبرى" و"الهلال الخصيب" اللذين احتلا حيزاً كبيراً من الجدل السياسي حينذاك. ويتبين من الوثائق البريطانية والأمريكية التي كشف عنها الستار أن الحكومة البريطانية لم تكن جادة في تنفيذ المشروعين اللذين بدت مؤيدة لطارحيهما (١١). فيما كانت الإدارة الأمريكية حريصة على استمرار واقع التجزئة، ومعارضة أي تغيير يمس الحدود السياسية وأنظمة الحكم (١٢).

ولقد حاول وزير الخارجية البريطانية أنطوني ايدن توظيف الطموح الوحدوي العربي في الحد من تعاطف الجماهير العربية مع دولتي المحور، ألمانيا وإيطاليا، في بداية الحرب العالمية الثانية، بأن دعا سنة ١٩٤٣ الحكومات العربية إلى إقامة "شكل من الوحدة". واستجابة للدعوة البريطانية تحرك صناع قرار الدول العربية السبع شبه المستقلة يومذاك، بحيث أصدروا بعد نقاشات طويلة في ٢٢/٣/١٩٤٥ ميثاق "جامعة الدول العربية"، الذي نص على استقلال الدول الأعضاء دون أن يحجر على حريتها في الاتحاد مستقبلاً (١٣). وقد جاء ذلك بتأثير تحفظات غالبية المشاركين في صياغة القرار وتأثر بعضهم بمدخلات السفارة البريطانية في القاهرة.

وألاحظ أن ميثاق الجامعة لم يرس قاعدة نظام يؤسس لتكامل قومي على طريق الاتحاد أو الوحدة بقدر ما كرس واقع التجزئة. ويعود ذلك في أهم أسبابه لغياب الديمقراطية، أو شكلتها، في الأقطار السبعة المؤسسة للجامعة ، بحيث لم تتح لغالبية مواطنيها أصحاب المصلحة في الوحدة فرص المشاركة في صياغة ميثاق مختلف عما انتهى إليه واضعوه. والجدير بالملاحظة أن معظم من شاركوا في صياغة الميثاق لم يعرفوا بمشاعر معادية للعروبة أو الوحدة، ويبدو أنه غلب لديهم الظن بعدم قدرتهم على تنمية مكاسبهم المادية ومراكزهم السياسية ونفوذهم الاجتماعي في واقع وحدوي بأفضل من استطاعتهم تحقيق ذلك في واقع التجزئة . وتتفاعل الحرص على المصالح الذاتية والقطرية مع عمق وسعة المدخلات الخارجية في معظم دوائر صناعة القرارات الرسمية العربية ، غلبت السلبية على الإيجابية في التفاعلات الرسمية العربية، بحيث لم يتحقق من خلال الجامعة منذ قيامها أي عمل جاد لتجاوز واقع التجزئة الموروث عن المرحلة الاستعمارية ، مع أن ميثاقها برغم قصوره يتيح انجاز بعض ذلك .

ثالثاً : موقف الفكر القومي العربي من الديمقراطية والعنصرية

اعتاد كثيرون، ولا يزالون، اتهام الفكر القومي العربي بالديمقراطية والعنصرية ، قياساً على الفكر القومي البرجوازي الأوروبي ، وبخاصة الألماني والإيطالي، الذي نهل منه رواد الفكر القومي العربي . وقد فات المتهمين أن قياسهم غير موضوعي لتمايز الظروف ذاتياً وموضوعياً بين واقع البرجوازية الأوروبية التي عملت لتوحيد سوقها الوطنية وسعت إلى نيل نصيب من العملية الاستعمارية، وبين الحركة القومية العربية المناضلة للتحرر والاستقلال الوطني. فالرواد القوميون العرب الأوائل كانوا في غالبيتهم من المثقفين والعسكريين والطلاب، الذين استفزتهم دعوة التتريك في السنوات الأخيرة من العهد العثماني، فكانت دعوتهم القومية العربية تعبيراً عن استجابتهم لتحدي طمس هويتهم القومية ، فجاءت تجسد التصدي لمحاولة دمج العرب قسراً في

النسيج القومي التركي. فضلاً عن أن الأمة العربية تبلورت على أساس الانتماء الحضاري وليس الانتساب السلالي، الأمر الذي تسبب في أن لا تعتبر الأدبيات القومية العربية الجنس والعرق من مقومات الوجود القومي العربي، خلافاً لاعتبار الأصل الآري واللاتيني أبرز مقومات الوجود القومي الألماني والإيطالي . وبالتالي فإنه بتأثير تفاعل نوعية التحديات التي واجهت رواد الفكر والعمل القومي العربي، مع أسس تبلور الأمة العربية، جاء الفكر القومي العربي ديمقراطياً وغير عنصري. وقد عبر عن ذاته بداية بالمطالبة بالدولة الدستورية ثنائية القومية (تركية/ عربية) والحريات الليبرالية، كما نادى بذلك الرواد القوميون الأوائل من "العربية الفتاة" و"العهد" و"حزب اللامركزية"، ومن بعدهم "عصبة العمل القومي" و"حزب البعث العربي الاشتراكي".

ولقد تأثر العديد من المفكرين العرب بالنقد الذي تعرضت له الليبرالية في خمسينيات القرن العشرين، من حيث قصورها عن تحقيق شعار "حكم الشعب بالشعب لمصلحة الشعب". مثال ذلك الفقيه الدستوري الفرنسي موريس دوفرليه الذي يقول: "إن الليبرالية البرجوازية قد وجدت في التمثيل النيابي سلاحاً صالحاً لتحد من سلطة الملك والنبلاء من ناحية، وحرمان الشعب من ممارسة أي سلطة من ناحية ثانية". فيما يقول جارجيو لاجراند، أستاذ القانون الدستوري الفرنسي: "لم يكن مبدأ النظام النيابي في حقيقته إلا مبدأ سيادة البرلمان، وهي تواجه سيادة الشعب الذي أقصي بعناية وعناد عن ممارسته سيادته" (١٤).

وهذا ما أدركه عبد الناصر في وقت مبكر. إذ إنه بعد أن بدأ ليبرالياً تجاوز الليبرالية فكراً وممارسة وتبنى الديمقراطية الاجتماعية، باعتبارها الحل الديمقراطي الأكثر توافقاً مع مصالح أغلبية الشعب المحرومة من الإمكانيات المادية لممارسة حقوقها الدستورية. وضمن هذه الرؤية اعتبر موقف عبد الناصر أثناء أزمة آذار/ مارس ١٩٥٤، الموقف الديمقراطي المنحاز للأغلبية وإن لم يكن موقفاً ليبرالياً، وكذلك نُظر لدستور ١٩٥٦، إذ بموجبه حولت الدولة من مؤسسة سلبية إلى أخرى إيجابية. حيث نصت المواد (٤ و ٧ و ٨ و ٩) منه على اعتبار التضامن الاجتماعي أساس المجتمع، وعلى تنظيم الاقتصاد الوطني وفق خطط تراعي مبادئ العدالة الاجتماعية، وتنمية الانتاج، ورفع مستوى المعيشة، والسماح بالنشاط الحر على أن لا يضر بمصلحة المجتمع. وبموجب قانون الانتخاب رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ أُطلق حق الانتخاب بدون قيود، وخفض سن الناخب إلى ١٨ سنة، وأعطيت المرأة حق الانتخاب والترشيح، ومنح العسكريون حق الانتخاب. وفي تقويمه يقرر د. سيف الدولة: "بكل المقاييس كان دستور ١٩٥٦ أكثر ديمقراطية من أي دستور سابق، لأنه أضاف إلى ما سبق ولم ينتقص شيئاً مما كان من قبل" (١٥).

و في تقويم النهج الذي اعتمده عبد الناصر يذهب جورج باردو، أستاذ القانون الدستوري الفرنسي، إلى أن تجاوز الليبرالية في دستور ١٩٥٦ لم يؤسس لنظام فاشي، فهو يقول: "لا، ليس هذه فاشية بل هي قيصرية تقنية تجمع بيد الزعيم سلطات رئيس الدولة ورئيس الحكومة" (١٦). وحين يؤخذ بالحسبان أن عبد الناصر كان منحازاً للغالبية العاملة والمحرومة يتضح أن القيصرية التقنية إنما استهدف منها تحقيق العدالة الاجتماعية وتدويب الفوارق الطبقيّة، بل ومواصلة المسيرة التي بدأت بإصدار قانون الإصلاح الزراعي القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٩ في ٩/٩/١٩٥٢، أي بعد أقل من شهرين من تفجر الثورة، وهو القانون الديمقراطي الأول للتجربة الناصرية المتمثل بضرب السيطرة السياسية للإقطاع على الحكم.

والذين يحسبون على الفكر والعمل القومي ممارسات الأنظمة اللاديمقراطية رافعة الشعارات القومية، يتجاهلون بداية أنه لا يستدل على المواقف بالرجال وإنما يستدل على الرجال بمواقفهم. وما دام الفكر والعمل القومي العربي ديمقراطياً ، كما سبق بيانه، فإن الممارسات غير الديمقراطية حين تصدر عن المنتسبين للتيار القومي إنما تخدم مصداقية انتسابهم القومي ولا تخدم الفكر والعمل الذي ينتسبون إليه . فضلاً عن أن الموضوعية تفترض النظر في الممارسات اللاديمقراطية، المرفوضة والمدانة، في ضوء الظروف التي وقعت فيها. ثم إن تلك الممارسات لم تصدر فقط عن الأنظمة المعتمدة قومية، وإنما أيضاً عن الأنظمة العربية الليبرالية والمحافظة ومنتبئية الشعارات الماركسية . وفي تقارير منظمات حقوق الإنسان العربية والعالمية ما يوضح أن الممارسات القمعية ومصادرة الحريات والاعتداء على حقوق الإنسان تكاد تكون القاسم المشترك الأعظم لممارسات أنظمة العالم الثالث على اختلاف انتماءاتها العقائدية. مما يدل أن لذلك أسبابه الموضوعية في الواقع الاقتصادي- الاجتماعي المتخلف. فضلاً عن الآثار السلبية للمداخلات والضغوط الخارجية.

رابعاً : آلية التوحيد في الفكر القومي العربي في القرن العشرين

توضح قراءة أدبيات المفكرين القوميين المؤسسين تأكيدهم امتلاك العرب مقومات الوجود القومي، ودعوتهم للوحدة استناداً إلى ذلك، دون بيان آليات التوحيد. وفي ثلاثينيات القرن الماضي كثرت إشاراتهم للعراق على أنه الإقليم القاعدة العربي، وكثر تشبيهه بمقاطعة "بروسيا" التي قامت بدور الإقليم القاعدة في انجاز الوحدة الألمانية. فيما لم يكن العراق مستقلاً سياسياً أو مقتدراً اقتصادياً ، كما كانت عليه حال بروسيا عندما وحدت ألمانيا سنة ١٨٧٠. فضلاً عن هيمنة بريطانيا على صناعة قراره وهي المعروفة بعوائدها الاستراتيجية للتكامل القومي العربي . وبرغم أن البعث أحدث نقلة نوعية في الفكر القومي باعتباره الاشتراكية هدفاً مكملاً للوحدة، إلا أنه لم يقدم برنامجاً لتحقيق الوحدة (١٧).

وبالأسلوب الذي عالج به عبد الناصر مسألة السودان سنة ١٩٥٣ يتضح التزامه بحق تقرير المصير. ذلك أنه حتى قيام ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ كانت الأحزاب المصرية مجمعة على المطالبة بوحدة مصر والسودان، استناداً إلى حق الفتح . وذلك ما لم يلتزم به عبد الناصر إنطلاقاً من قناعته أنه إذا كانت مصر تطالب بإنهاء الاحتلال البريطاني فإن من حق السودان ذلك. ولقد انتقد كثيرون بمصر ما اعتبروه تفريطاً بحقوقها التاريخية في السودان . وفي تنفيذ الادعاء بمسؤولية عبد الناصر عن ذلك كتب خالد محيي الدين قائلاً : "كانت قضية الجلاء هي الهم الأول لعبد الناصر. ولهذا قبل الوصول إلى تسوية حول السودان . والحقيقة أن اتفاقية السودان جيدة، فقد رسمت للسودان طريقاً محدداً: إما الاستقلال أو الوحدة مع مصر. وكلاهما يمثل خطوة إيجابية بالنسبة إلى التخلص من الاحتلال البريطاني هناك . وقد أتت الانتخابات وفق توقعاتنا بالاتحاديين . لكنهم ما إن أصبح بإمكانهم حكم بلادهم حتى وضعوا شروطاً للوحدة من الصعب قبولها في هذا الوقت. ولم يكن عبد الناصر مستعداً لأن يربك معركته من أجل الجلاء عن مصر. وبالحقيقة إن عبد الناصر لم يكن يملك شيئاً في السودان، وما قبله عبد الناصر هو حق تقرير المصير للسودانيين، وهو مبدأ صحيح. وما كان بإمكان مصر التي تسعى جاهدة إلى استقلالها أن تفرض سيطرتها بالقوة على بلد آخر" (١٨).

وبقدر ما أوضحت معالجة مسألة السودان نهج عبد الناصر الوحدوي، بقدر ما جسد الحزب الوطني الاتحادي السوداني، بزعامة اسماعيل الأزهري، نهج "الإقليمية الجديدة"، التي توالى بروز ممثلها مع تعاضم المدّ الجماهيري الوحدوي، والتي تتمثل بتحول بعض رموز الطبقة الوسطى من دعاة وحدة واتحاد إلى حكام انفصاليين، ما إن ترفعهم الجماهير الوحدوية لكراسي الحكم. وبحيث شكلوا رديفاً لرموز "الإقليمية التقليدية" في الدفاع عن واقع التجزئة، حرصاً على ما يمكن أن يحققه في واقع التجزئة من نفوذ سياسي ومكاسب مادية، ومكانة اجتماعية، غير مضمون الظفر بها في حال تحقق ما كانوا يدعون إليه من وحدة أو اتحاد. ولقد تأكد اعتماد القوى القومية للديمقراطية سبيلاً إلى الوحدة بالأسلوب الذي تمت به وحدة مصر وسوريا سنة ١٩٥٨. إذ لم تتحقق الوحدة بالضم القسري وإنما بالاختيار الديمقراطي المدعوم بالمد الجماهيري الوحدوي. واستناداً إلى استفتاء شعبي غير مطعون به أقرت غالبية شعبي مصر وسوريا الوحدة بينهما (١٩).

خامساً : إشكاليات الديمقراطية في تجربة الجمهورية العربية المتحدة

في آذار/ مارس ١٩٥٥ تقدم خالد العظم، وزير الدفاع السوري، بمشروع اتحاد دستوري فيما بين مصر وسوريا والسعودية. ولدى زيارة الوفد السوري برئاسته القاهرة للتصديق على "الميثاق الثلاثي" أجرى مباحثات مع عبد الناصر حول مشروع الاتحاد المقترح، غير أن عبد الناصر لم يحبذ اتخاذ إجراء متسرع نحو الوحدة، وتواصلت المباحثات فيما بين صناعات القرار المصري والسوري قرابة ثلاث سنوات حتى توجت بالاستفتاء على الوحدة في ٢٢ / ٢ / ١٩٥٨. ويومها كان معروفاً لسائر القوى السياسية السورية أن النظام القائم بمصر ليس ليبرالياً، خلافاً لما هو معتمد في سوريا، وإنما هو ديمقراطي اجتماعي، يعطي الأولوية لمصالح الأغلبية، فيما يضع الضوابط على الحريات الليبرالية الفردية والعامة. مما يعني أن السوريين قبلوا الوحدة مع نظام غير ليبرالي. فضلاً عن أن مجلس الوزراء السوري أقر بعد مناقشات مستفيضة البيان الذي اتفق عليه عبد الناصر وصالح البيطار، والمتضمن الاتفاق على حل الأحزاب. وعند ذهاب الوفد السوري برئاسة القوتلي للقاهرة، لإجراء المباحثات النهائية، أعاد خالد العظم، طرح تحفظاته على مشروع الاتفاق من وجهة نظر ليبرالية فناقشه فيها عبد الناصر حتى انتهى بقبول ما تضمنه المشروع. وتقدم مذكرات خالد العظم شهادته على انفتاح عبد الناصر وإيجابيته، وعلى الجو الودي الذي ساد مباحثات الوحدة، وعلى قبول المفاوضين السوريين نهج عبد الناصر غير الليبرالي (٢٠). فضلاً عن أن مجلس النواب السوري، بإجماع الحاضرين من أعضائه أقر الأسس التالية للدستور المؤقت (٢١) :

أ- يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية.

ب- يتولى السلطة التشريعية مجلس الأمة، ويشترط أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من أعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري، ويحدد عدد أعضاء المجلسين ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية.

ج- يكون لكل من الإقليم السوري والمصري مجلس تنفيذي يرأسه رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية، ويعاونه وزراء يعينهم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس المجلس.

د- الحريات العامة مكفولة في حدود القانون .

هـ- الملكية الخاصة مصونة، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية، ولا تنزع الملكية إلا للمصلحة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون .

و- يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف القومية ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سياسياً من النواحي السياسية والاجتماعية، وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية.

وواضح من الأسس السابق بيانها أن رئيس الجمهورية السورية ومجلسي وزرائها ونوابها ارتضوا إقامة نظام غير ليبرالي يمنح رئيس الدولة سلطات غير محدودة. وهم بالتالي مشاركون في الاتفاق على أن يكون نظام الحكم في الجمهورية العربية المتحدة مؤسس على مبادئ الديمقراطية الاجتماعية والدور القيادي لرئيس الدولة.

وقد أوضحت محاكمة بعض قادة الانقلاب العسكري الذي أطاح بالوحدة أن قوى دولية وإقليمية عربية ومحلية سورية دبرته ومولته معيدة بذلك إنتاج ما كانت قد شهدته بلاد الشام سنة ١٨٤٠ عندما أجهض طموح محمد علي لإقامة امبراطورية عربية عصرية. ويذكر أن الانقلاب على الوحدة في خريف ١٩٦١ تزامن مع تصاعد الخطاب القطري في سائر نواحي الوطن العربي. وقد كثر حينها في معظم العواصم العربية مروجو الادعاء بأنه ضمن الحدود القطرية يمكن توظيف الامكانيات المادية والقدرات البشرية على نحو أفضل لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي واقامة حياة ديمقراطية سليمة. وذلك ما لم يتحقق في الممارسة العملية في أي قطر عربي، خاصة في سورية، وان مقارنة الوضع العربي على المستويين القطري الخاص والقومي العام بين ما كان عليه في زمن وحدة مصر وسورية (١٩٥٨ - ١٩٦١) بما انتهى اليه في أعقاب الانفصال، واضحة الدلالة.

وبانحسار المد الجماهيري الوحدوي في أعقاب ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ في العراق، نتيجة الصراع الدامي بين التيارين القومي والشيوعي، افتقدت الوحدة أهم ضمانات حمايتها. وبالنزاع الذي تفجر مع قادة البعث التاريخيين، حول دورهم في السلطة وصناعة القرار، تحولت التناقضات الثانوية إلى عدائية مع هذا الجناح من التيار القومي، مما أسهم في اتساع دائرة قوى المعارضة التي عمدت إلى الاستقواء بالعصبية القطرية في خطابها. وبرغم تعاضد الدعاية المضادة للوحدة وللنظام الناصري لم تؤخذ جماهير سورية بالدعاية المضادة، ولم تلتفت حول معارضي النظام والوحدة. بدليل أن الوحدة التي قامت بإجراءات ديمقراطية غير مطعون بها لم تسقط بانتفاضة شعبية وانما بانقلاب عسكري مدفوع الثمن من الخارج جوبه بانتفاضة شعبية منكورة له ومطالبة بإعادة الوحدة ؟ وفي مواجهة رصاص الانقلابيين تساقط عشرات القتلى ومئات الجرحى . ولما كان موقف الشعب من النظام هو الفيصل في المسألة الديمقراطية يغدو منطقياً القول بأن المظاهرات التي تواصلت في سورية قرابة عامين برهان ساطع على زيف الادعاءات بأن القصور الديمقراطية في دولة الوحدة كان مبرر الانفصال وعلّة نجاحه. وحين يضطر برلمان الانفصاليين تحت ضغط مظاهرات العمال والفلاحين إلى تثبيت قوانين الإصلاح الزراعي والتأمين والتأمينات الاجتماعية والحقوق العمالية، ففي ذلك الدليل على أن النظام في

عهد الوحدة كان ملتزماً بالديمقراطية الاجتماعية، وواضح الانحياز للجماهير التي هبت مطالبة بإعادة الوحدة.

سادساً : العلاقة العضوية بين الوحدة والديمقراطية في الواقع العربي المعاصر

فضلاً عن تجاوز الإنسانية أسلوب الضم والإلحاق في تحقيق الوحدة القومية أو التكامل بين قطرين متجاورين، يشكل العداء الاستعماري الاستراتيجي للوحدة العربية عاملاً مضافاً لكي يكون الأسلوب الديمقراطي السبيل الوحيد إلى تحقيق الوحدة والتكامل العربيين . ذلك لأنه من خلال تعزيز الديمقراطية في الأقطار العربية تتسع دائرة الحوار بين المواطنين حول المشاكل والتحديات القطرية والإقليمية ، مما يسهم في إدراك الغالبية أن علة ما تعانيه إنما يعود بصورة رئيسية إلى واقع التجزئة والتخلف والتبعية . وليس ينكر أن الأقطار العربية غير متساوية أو متكافئة فيما يتصل بتاريخ نشأة الكيان السياسي ، ومساحة الإقليم ، وتعداد السكان ، ونسب التجانس والاندماج، ودرجات التطور الحضاري، ووفرة الموارد، ومستويات تقدم البنى الاجتماعية والسياسية، ولا هي متماثلة في مدى عمق وشمول كل من النزاع القطرية والمشاعر القومية، أو مدى القناعة بشرعية الدولة القطرية وقدرتها على مواجهة التحديات وتلبية احتياجات مواطنيها الراهنة والمستقبلية . غير أن عدم المساواة والتكافؤ في كل ما سبق ليس كل ما يتصل بالواقع العربي، ولا هو الأشد تأثيراً في جدلية القطري- القومي في الواقع العربي المعاصر، وإنما هناك خصائص قطرية أشد تأثيراً في توليد محفزات الوحدة والتكامل ، أبرزها الخصائص الثلاثة التالية :

١- خصوصية الانتساب إلى وطن واحد، وأمة واحدة، والانتماء إلى حضارة مشتركة

لا تمايز مطلقاً بين الأقطار العربية على محاور السلالة واللغة والدين والقيم وأنماط السلوك. ويلاحظ بهذا الخصوص أن الوطن العربي عالي نسبة التجانس والاندماج ، فالعرب لغة وثقافة وأنماط سلوك يشكلون ٨٨ بالمئة من مواطنيه ، فيما يبلغ المسلمون ٩١ بالمئة من المواطنين (٢٢). وتوضح الدراسات التاريخية والاجتماعية، المتحررة من الإسقاطات السياسية، أنه ليس من جماعة اجتماعية ذات خصائص سلالية أو لغوية أو دينية، وذات وجود طبيعي وتاريخي في أي قطر عربي، والتي تعتبر تجاوزاً " أقلية " ، إلا وترتبط بمحيطها القطري، وبالتالي القومي، بأكثر من رابط تراثي أو حضاري . فالمسيحيون العرب متمثلون كلياً مع بني قومهم المسلمين على محاور السلالة واللغة والثقافة والقيم وأنماط السلوك ، وقد شكلوا عبر القرون جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي قوطياً وقومياً . فيما الأمازيغ " البربر" في المغرب والأكراد في المشرق، ونظرائهم في شتى نواحي الوطن العربي يجمعهم مع مواطنيهم العرب الإسلام والثقافة والقيم وأنماط السلوك المشتركة، واسهامهم التاريخي في الثقافة العربية، ومشاركتهم المتواصلة في التصدي للغزاة الأجانب، فضلاً عن علاقات المصاهرة. كما أن بين قبائل جنوبي السودان ومواطنيهم في الشمال روابط على أكثر من محور.

٢- خصوصية عمق مقومات الوجود العربي والطموح الوجودي

ليس هناك جماعة في الوطن العربي تريد الانفصال فعلاً، وكل ما هنالك المطالبة بحق الاختلاف داخل الوحدة، أي بحقوق " الأقليات " الاجتماعية والسياسية الثقافية. وليس من حكومة عربية

تجاهر بأي شكل من أشكال العداء للطموحات السائدة نحو وحدة عربية ما . ذلك لأن الثقافة العربية كانت ولما تزل المقوم الأساسي، بل الوحيد، لعروبة الأقطار العربية، وبالتالي الشخصية العربية (٢٣) . ثم إن وحدة اللغة والتراث الثقافي المشترك إنما هي الغطاء لبناء تحتي اقتصادي-اجتماعي نما وتطور بشكل مشابه إلى حد كبير في مختلف أقطار الوطن العربي . إذ يمكن القول بأن قوى الانتاج وعلاقات الانتاج على مستوى الوطن العربي قد نمت وتطورت بشكل متشابه، بالرغم من السمات التي قد تجدها في تكوين اجتماعي محدد، والتي قد لا تجدها في تكوين اجتماعي آخر (٢٤) . وما تعكسه الشواهد المتعددة في الواقع العربي المعاصر تؤكد أن مقومات الوجود القومي العربي، وانعكاسات المكون الحضاري العربي الإسلامي، أعمق في فكر النخب وخيال الجماهير في سائر الأقطار العربية من إفرازات التجزئة، وان طال زمانها، بدليل أن العربي في المهجر يسعى إلى اكتساب جنسية أخرى غير جنسيته القطرية، ولكنه لا يتخلى بالسهولة ذاتها عن لغته وثقافته ومشاعره القومية. فضلاً عن كون الخطاب القطري غير جذري التأثير، بينما غالبية الشعب في مختلف الأقطار مهياً للتجاوب مع الخطاب القومي كلما توفرت الظروف الملائمة والإرادة الفاعلة والقيادات القادرة على تفعيل النزوع القومي المتجذر في وجدان الجماهير وفكر النخبة.

٣- خصوصية البعد القومي للتحديات القطرية في الواقع المعاصر

جميع الأقطار العربية سواء كانت عريقة النشأة أو حديثة، واسعة المساحة أو ضيقة، وافرة الطاقات البشرية أو محدودة، عالية نسبة التجانس والاندماج أو مدنية، غنية الموارد أو فقيرة، متقدمة درجة التطور أو متأخرة ؛ جميع الأقطار بلا استثناء تعتبر ضمن مجموعة دول الجنوب، محدودة الامكانيات والقدرات، متخلفة البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تشكل، ولزمن غير منظور، أسواقاً للسلع المصنعة ومصادر للمواد الأولية. ولا شك أن الدول العربية قد نالت استقلالاً سياسياً غير مطعون به، وشرعية دولية لا تنكر، وحظيت بقبول غالبية مواطنيها، غير أنه في الوقت ذاته يتزايد انكشاف عجزها عن تلبية احتياجات مواطنيها المتزايدة، فيما يتسارع وضوح قصورها عن تقديم استجابة قادرة وواعية في مواجهة تحديات العصر واحتمالات المستقبل التي تلوح في الأفق، والتي لم تعد قادرة على التكيف معها كيانات التجزئة، مهما بلغت درجة "مرونة" و"واقعية" نخبتها القائدة. وقد جاءت تقارير التنمية الإنسانية العربية لسنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٤ الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقدم البرهان الحاسم على عجز وقصور الدول العربية في واقعها الراهن.

وتأسيساً على هذه الحقيقة تغدو التباينات فيما بين الأقطار العربية على مختلف المحاور تمايزات في الدرجة وليس في النوع ، علاوة على كونها هامشية التأثير في صناعة قرارها السياسي، وتطورها الاقتصادي ، وواقعها الاجتماعي . وبصرف النظر عن كل التمايزات السابق ذكرها فيما بين الأقطار العربية يبدو جلياً استحالة حل أي إشكالية قطرية عربية ، حلاً جذرياً ، بمعزل عن التكامل القومي . يصدق ذلك بالنسبة إلى كل من إشكاليات التنمية المستدامة ، والتقدم العلمي والمعرفي، والصراع العربي-الصهيوني، وقضايا الجماعات المصنفة "أقليات" (٢٥).

فضلاً عن ذلك لم تعد الأمة العربية تواجه جدل الوحدة والتجزئة، والصراع فيما بين دعاة الوحدة والمدافعين عن الواقع القطري القائم ، كما كانت عليه الحال في خمسينيات وستينيات القرن

الماضي . ذلك لأن التحدي المعاصر إنما هو التحدي الأمريكي، المتمثل في مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، المكون من كتونات عرقية وطائفية ، تدور في الفلك الأمريكي بقيادة إسرائيل. والصراع اليوم لم يعد عربياً- عربياً ، وإنما عربياً – أمريكياً ، وعلى وجه أدق بين الملتزمين بالمشروع القومي العربي بأهدافه الستة : التحرر السياسي، والوحدة القومية، والديمقراطية، والتنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، والتجدد الحضاري ، وبين الإدارة والأجهزة الأمريكية والقوى الاقليمية والمحلية المنخرطة في مشروع يعتمد " الفوضى البناءة " في تفكيك البنى الاجتماعية لغالبية الأقطار العربية ، واعدة تركيبها على أسس عرقية وطائفية ، كما هو جار في العراق المحتل .

وكما أنه بات واضحاً استحالة الفصل بين نمو وتطور الممارسة الديمقراطية في الأقطار العربية وبين التقدم على طريق الوحدة، فإنه لم يعد خافياً أن فشل إقامة الديمقراطية القابلة للنمو والتطور في الأقطار العربية إنما يعود إلى عاملين متفاعلين : الأول ، التخلف الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي والثقافي . والثاني ، العجز عن تدعيم الاستقلال الوطني وتحصين الإرادة الحرة في مواجهة ضغوط ومداخلات القوى الدولية والاقليمية والمحلية، التي تتناقض مصالحها تناقضاً عدائياً مع قيام ديمقراطية تمكن غالبية الشعب العربي من مشاركة حقيقية في صناعة القرارات على مختلف الصعد.

ويعلمنا التاريخ والواقع العالمي المعاصر أن الوحدة القومية إنما هي الضمانة الأكيدة لتدعيم استقلال الإرادة السياسية وحرية صناعة القرارات على مختلف الصعد. فضلاً عن أنها توفر القاعدة المادية لكل تقدم وتطور اقتصادي واجتماعي وفكري . وفي تجربة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر مثلاً، ووضاحاً، إذ شهدنا بعد أن حققنا الوحدة نقلة نوعية على صعيد الامكانيات المادية ، والقدرات العلمية والمعرفية، والتطور الاجتماعي ، وكان من أبرز نتائج ذلك تسارع تطور الممارسة الديمقراطية في كل منهما. ولا أحسب أن الثقافة العامة والخاصة في الهند أكثر ملاءمة للديمقراطية فكراً وممارسة من الثقافة العربية الإسلامية ، غير أن وحدة الهند القومية مكنت الشعب الهندي متعدد الأصول السلالية واللغات والأديان والمذاهب من التمتع بنظام ديمقراطي يضاهي أرقى الديمقراطيات العريقة.

ومن هنا تدرك مصداقية القول بجدلية الوحدة والديمقراطية، والأهمية القصوى التي يوليها للديمقراطية كل من مركز دراسات الوحدة العربية والمؤتمر القومي العربي منذ تأسيس أولهما قبل ما يجاوز ثلث قرن من الزمن، الأمر الذي يدحض كل الادعاءات حول مجافاة الفكر والعمل القومي العربي الديمقراطية فكراً وممارسة .

هوامش

(عوني فرسخ) له مؤلفات عديدة ، منها : الوحدة في التجربة : دراسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨ (١٩٨٠)، مخطط التفطيت : التحدي الإمبريالي- الصهيوني المعاصر (١٩٨٥)، رواية عئيس : وجوه وبيارق (١٩٨٨)، الأقليات في التاريخ العربي (منذ الجاهلية وإلى اليوم) (١٩٩٤)، إشكاليات الوحدة: الجمهورية العربية المتحدة من الفكرة إلى الدولة (٢٠٠٣)، ومستجدات ومتغيرات الصراع العربي- الصهيوني (٢٠٠٤).

(١) عوني فرسخ، الظروف الإقليمية ق الوطن العربي (بيروت: منشورات الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٧٤)، ص ٣٣-٣٧.

(٢) محمد عمارة، الإسلام وقضايا العصر (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠)، ص ١٨.

(٣) رضوان السيد، "قضايا المركزية والوحدة وعلاقة المركز بالأطراف"، الفكر العربي، العدد ان ١١-١٢ (أب/ أغسطس- أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩)، ص ٤٧.

(٤) عوني فرسخ، الأقليات في التاريخ العربي (منذ الجاهلية وإلى اليوم) (بيروت، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٤)، ص ٣٢-٥٠.

(٥) جوزف حجار، أوروبا... ومصير الشرق العربي: حرب الإستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦)، ص ٨٤-

(٦) خلدون نويهض، "تكوين الحدود العربية: لماذا، وإلى أين؟"، المستقبل العربي، السنة ١٧، العدد ١٨٧ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤).

(٧) محمد عابد الجابري، "يقظة الوعي العربي في المغرب: مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية، في: مصطفى الفيلاي [وآخرون]، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٤٤-٥٨.

(٨) أبو سيف يوسف، الأقباط والقومية العربية: دراسة استطلاعية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١١٤.

(٩) بشارة خضر، أوروبا والوطن العربي : القرابة والجوار، نقله إلى العربية جوزف عبد الله (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٢٨.

(١٠) انظر مداخلة مصطفى نويصر ضمن المناقشات التي دارت حول بحث أحمد طربين، "المشاريع الوجدوية في النظام العربي المعاصر،" ورقة قدمت إلى: الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٩)، ص ٤٥٠-

(11) John Bagot Glubb , Britain and the Arabs , a study of fifty years , 1908 to 1958 (London Hodder and Stoughton (1959) ,p. 275

(١٢) علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ - ١٩٨٢، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية ؛ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٩٣.

(١٣) علي الدين هلال، "ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية والتعديلات المقترحة،" ورقة قدمت إلى : جامعة الدول العربية : الواقع والطموح (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٧٧.

- (١٤) عصمت سيف الدولة، هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً؟ (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٧)، ص ٢٦ - ٢٨ .
- (١٥) المصدر نفسه ، ص ١٩٠ - ١٩١ .
- (١٦) عصمت سيف الدولة، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٠) ، ص ٧١ - ٧٢ .
- (١٧) سامي الجندي، البعث (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٩)، ص ٦٦ .
- (١٨) خالد محيي الدين، والآن أتكلم (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، ١٩٩٢)، ص ٣١٢ - ٣١٣ .
- (١٩) عوني فرسخ، إشكاليات الوحدة: الجمهورية العربية المتحدة من الفكرة إلى الدولة (القاهرة: دار المستقبل العربي، ٢٠٠٢)، ص ١٦٨ .
- (٢٠) خالد العظم، مذكرات خالد العظم (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢)، ص ١٣٨ و ١٥٢ .
- (٢١) يوميات ووثائق الوحدة المصرية- السورية، ١٩٥٨ - ١٩٦١، إعداد سويدان ناصر الدين (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٧)، مج ١، وثيقة رقم ٦٩، ص ١٦٠ - ١٦١ .
- (٢٢) غسان سلامة، عبد الباقي الهرماسي وخلدون النقيب، المجتمع والدولة في الوطن العربي، منسق الدراسة ومحرر الكتاب سعد الدين إبراهيم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .
- (٢٣) محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية، سلسلة الثقافة القومية " ٣٥ . قضايا الفكر العربي " ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ٢٣ .
- (٢٤) السيد يسين، "الشخصية العربية: النسق الرئيسي والأنساق الفرعية (ملاحظات أولية)، " المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧)، ص ١٤٧ .
- (٢٥) فرسخ، إشكاليات الوحدة: الجمهورية العربية المتحدة من الفكرة إلى الدولة، ص ٥١ - ٥٧ .